دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	دور الأحزاب فى التنمية السياسية المعاصرة
المصدر:	مجلة الديمقراطية
الناشر:	مؤسسة الأهرام
المؤلف الرئيسي:	أبو عامود، محمد سعد
المجلد/العدد:	مج16, ع64
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	42 - 49
رقم MD:	778706
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex, EcoLink
مواضيع:	العلوم السياسية، الأحزاب السياسية، التنمية السياسية المعاصرة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/778706

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

1

دور الأحـزاب فى التنمية السياسية المعاصرة

د. محمد سعد أبوعامود

أستاذ العلوم السياسية - جامعة حلوان

ارتبط الاهتمام بدراسة وتحليل دور الأحزاب السياسية، فى عملية التنمية السياسية، بتطور مفهوم التنمية السياسية الذى اتسع نطاقه ليشمل جميع النظم السياسية، بعدما كان مرتبطا فى بداية ظهوره بالنظم السياسية فى الدول النامية، وذلك بفعل المتغيرات الجديدة التى أحاطت بالنظم السياسية المعاصرة، وما نتج عنها من ظواهر ومطالب وإشكاليات فرضت على جميع النظم، دون استثناء، ضرورة التكيف والتعامل معها، من خلال إعادة الهيكلة المؤسسية والوظيفية والفكرية المرتبطة بعمل وأداء هذه النظم، وهو الأمر الذى كان له تأثيره على التصورات والأفكار المطروحة بصدد الأحزاب السياسية ودورها فى سياق هذه العملية المعقدة المتعددة الأبعاد والمستويات .

أولا – التطور المعاصر لمفهوم التنمية السياسية :

لم تعد التنمية السياسية مطلبا لنظم سياسية معينة كما كان الحال فى مراحل تاريخية سابقة، بقدر ما صارت ضرورية ولازمة لجميع النظم السياسية المعاصرة، وذلك من أجل زيادة قدرتها على التعامل مع الظواهر السياسية الجديدة والمتغيرة والمتلاحقة، ومن ثم فليس غريبا أن نجد المدرسة الأمريكية السياسية تولى عناية خاصة للتنمية السياسية فى الولايات المتحدة، بدءا من مستوى المدينة فالولاية، فالحكومة الفيدرالية[1]، ونفس الشىء نلمسه فى دراسات مجموعة من علماء الاجتماع السياسيين البريطانيين، وفى العديد من دول العالم المتقدم .

وفى هذا الإطار، يمكن القول إن أبرز الإضافات الجديدة فى هذا المجال تتلخص فى الآتى:

1- التركيز على أهمية قدرة النظام السياسى على الوفاء بالحاجات المتغيرة لأعضاء المجتمع. ولعل إسهام (هان بارك) فى هذا المجال يعد من أبرز الإسهامات، لأنه حدد بعض الحاجات المتغيرة التى تتطلب التنمية السياسية تحقيقها من جانب النظام السياسى، وهى الاستمرارية، والانتماء، وإتاحة الفرصة، وضبط المؤسسات السياسية، وهو ما يفرض على النظام السياسى أن تتوافر له القدرة على تشكيل النظام العام (نظام الحكم)، والتكامل السياسى، وتوسيع وزيادة الموارد، وإدارة الصراع. ويمكن القول إن (بارك) قد عرّف التنمية السياسية بأنها التغير المؤسسى الناتج عن تغير تفضيلات الأشخاص، إلا أنه لم يوضح كيف تتم المفاضلة بين هذه الخيارات الجديدة المتغيرة. ومن ثم كان تركيزه الأساسى على التغيير المؤسسى الذى يزيد من قدرة النظام السياسى على الوفاء بالحاجات الجديدة لأعضاء المجتمع[2].

2- إبراز أهمية بعض العمليات السياسية التى تحدث فى المجتمع. ويعد (هارى ايكستين) صاحب الإسهام الواضح فى هذا الصدد، حيث عرّف التنمية السياسية بأنها النمو الذى يحدث فى الواقع السياسى الفعلى، وأشار إلى بعض العمليات السياسية التى يشهدها هذا الواقع، ومنها تحديد المجال السياسى فى المجتمع، والكثافة السياسية، والتفاعلات السياسية، ووظائف وأنشطة قادة المجتمع، ومن ثم فقد أبرز جانبين مهمين للتنمية السياسية: الأول، هو نمو المجال السياسى فى المجتمع، والثانى، هو الخوض فى كل العلاقات التى يشملها هذا المجال كالقوة التشريعية، وإدارة الصراع ،وتنظيم سلوك المجتمع [3].

3- الاهتمام بالجانب الثقافى فى عملية التنمية السياسية. وذلك على أساس أن هذه العملية لابد أن ترتبط بتغيرات نوعية فى الثقافة السياسية للمجتمع ،هذه التغيرات تعنى التغير فى أسلوب فهم وإدراك العلاقات والتفاعلات السياسية وتفسيرها[4].

4- إبراز أهمية التفاعلات المؤسسية السياسية فى نطاق المجتمع، وتعبر المدرسة المؤسسية التاريخية الأمريكية عن هذا الاتجاه، فقد قدمت هذه المدرسة تفسيرا لمجالات ثلاثة: الأول: هو فحص كيف يعمل الفاعلون السياسيون من خلال القواعد المؤسسية. ويكشف الثانى: عن كيفية تغيير المؤسسات لنفسها مع مرور الوقت سواء من خلال التغيير الداخلى الناتج عن عمل الفاعلين السياسيين معا داخل المؤسسات السياسية، أو من خلالها ،أو التغيير الخارجى الناتج عن التفاعلات مع المؤسسات السياسية الأخرى. أما التفسير الثالث: اهتم بميكانيزمات اكتمال الدائرة السلبية أو الإيجابية للتغذية المرتدة، ويقصد بها ردود الأفعال السلبية أو الإيجابية للفعل السياسى، وتوفير قنوات لوصولها إلى الفاعلين السياسيين.

وتوضح إحدى الدراسات أن هذه المدرسة جذبت الاهتمام إلى أربعة أنواع من العمليات هى:

أ- بناء وتحول الدولة ومؤسساتها وأحزابها، من خلال متابعة السياسيين فى مبادراتهم السياسية.

ب- تأثير المؤسسات والإجراءات السياسية على الهويات، والأهداف، والقدرات الخاصة بالجماعات التى تحتويها على العمليات السياسية، وعلى صنع السياسة.

ج- حاجة الجماعات السياسية إلى الملاءمة بين الأهداف والقدرات والتغير التاريخى لنقاط الوصول للفاعلية والقوة والنفوذ المسموح بها من جانب المؤسسات السياسية القومية.

د- الطرق والوسائل التى تؤثر بها عملية بناء السياسات الاجتماعية السابقة فى السياسة اللاحقة [5].

5- الاهتمام بإدارة الحكم، بمعنى العمليات والإجراءات التى تدير ممارسة السلطة باسم الناخبين، إلى جانب اختيار ممارسى هذه السلطة واستبدالهم. وتتم هذه العملية فى مجال إدارة الحكم العامة بين الشعب والحكومة. وتعتبر إدارة الحكم جيدة حين تشمل العمليات الجميع دون تفرقة، وحين يتمتع الشعب بسلطة مساءلة واضعى القوانين ومنفذيها ،وتعد الدراسات التى أعدها البنك الدولى فى هذا الشأن من أهم الإسهامات المعاصرة فى هذا المجال. ولقد طورت هذه الدراسات مؤشرا نوعيا لإدارة الحكم يقيس نوعية عمليات إدارة الحكم الإجمالية، وينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرين أساسيين هما: مؤشر المساءلة العامة، الذى يقيم مدى إطلاع المواطنين على المعلومات، ومدى مساءلتهم للقادة ومديرى القطاع العام ،ومؤشر نوعية الإدارة الذى يقيم حكم القانون، وحماية حقوق الملكية، وفاعلية البيروقراطيين، ونوعية الأنظمة، ومحاربة الفساد [6].

6 – بدء الاهتمام بضرورة استدامة التنمية السياسية، بوصفها شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة. ويقصد بالتنمية السياسية المستدامة ضرورة أن تطور النظم السياسية نفسها باتجاه المزيد من المشاركة والانفتاح، والشفافية، والمساءلة، وفاعلية وكفاءة صنع القرار، وهو ما يتطلب احترام حقوق الإنسان، والديمقراطية التعددية، والحكم الرشيد، وتعد الوكالة الكندية للتنمية الدولية من أبرز المؤسسات التى عنيت بهذا الجانب [7].

هذه هى أبرز الإضافات المعاصرة فى مجال دراسة وتحديد الإطار المفاهيمى لعملية التنمية السياسية، ومن ثم نستطيع أن نصل، من خلال العرض المتقدم، إلى تحديد أبعاد مفهوم التنمية السياسية، وذلك على النحو الآتى:

أولا – تتضمن التنمية السياسية تحديدا للمجال السياسى، وتوسيعا لنطاق المشاركة السياسية بمفهومها الواسع الذى يشمل جميع الأنشطة السياسية فى المجتمع على أساس المساواة، ودون تفرقة أو تمييز بين أبناء المجتمع.

ثانيا – تشمل التنمية السياسية زيادة قدرة النظام السياسى على التكيف المستمر مع المستجدات، من أجل تلبية الاحتياجات المتغيرة لمواطنيه.

ثالثا – ترتبط التنمية السياسية بتنمية الثقافة السياسية فى المجتمع وتطويرها بما يؤدى إلى التوصل إلى صياغة جديدة ومتجددة، باستمرار، للقيم والمبادئ والمعايير التى يتم الاستناد إليها فى فهم القضايا السياسية، وتفسير وتقييم الأفعال والأنشطة السياسية فى المجتمع.

رابعا – تهتم التنمية السياسية بتطوير العمليات والتفاعلات السياسية، موضوعيا وإجرائيا، سواء على المستوى المؤسسى، أو على مستوى أداء الفاعلين السياسيين.

خامسا – توجد علاقة ارتباط واضحة بين عملية التنمية السياسية والتطور الديمقراطى باتجاه الحكم الجيد أو الحكم الرشيد ،الذى يقوم على احتواء جميع أبناء المجتمع فى الأنشطة السياسية على قدم المساواة، والشفافية، والمساءلة، وحكم القانون.

هذه هى الأبعاد الخمسة الأساسية التى تشكل أبعاد المفهوم المعاصر للتنمية السياسية، ومن ثم يمكن القول إن التنمية السياسية هى العملية التى يتم من خلالها تحديد المجال السياسى، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، وزيادة قدرة النظام السياسى على التكيف المستمر مع المستجدات من أجل تلبية الاحتياجات المتغيرة لمواطنيه، وهو ما يتطلب تطوير الثقافة السياسية للمجتمع، وتطوير العمليات السياسية موضوعيًا وإجرائيًا، بما يتلاءم مع متطلبات الحكم الرشيد التى تشمل المساواة، والشفافية، والمساءلة، والتمكين السياسى، والاقتصادى، والاجتماعى، وحكم القانون.

ثانيا – دور الأحزاب السياسية فى التنمية السياسية المعاصرة :

1 – المشاركة السياسية وتوسيع نطاق المجال السياسى:

يقصد بالمشاركة السياسية مجموعة الأنشطة الاختيارية والإرادية التى يقوم بها الأفراد فى المجتمع من أجل المشاركة فى اختيار ممثليهم فى البرلمان، وتشكيل ورسم السياسات العامة. وتشمل هذه الأنشطة التصويت، والبحث عن المعلومات المتعلقة بالقضايا محل الاهتمام العام، ومحاولة إقناع الآخرين بمبادئ وأفكار معينة، والاشتراك فى الاجتماعات السياسية، والانضمام للأحزاب

السياسية، أو المشاركة فى أنشطتها المختلفة، وتقديم الدعم والمساندة لمرشحيها فى الانتخابات، والاتصال بأعضاء المجالس النيابية والمسؤولين بالحكومة[8].

وقد ربط «هنتنجتون» بين المشاركة السياسية والتنمية السياسية، إذ يرى أن عملية التنمية السياسية تشتمل على ثلاثة تطورات هى ترشيد السلطة، والتمايز فى الوظائف السياسية، والتهيئة للمشاركة السياسية، بحيث تزداد المساهمة الشعبية من حيث عدد المساهمين، ونطاق مساهمتهم، ومجال هذه المساهمة ومدى تكرارها، وبروز مؤسسات لتنظيم هذه المشاركة. ويرى «هنتنجتون» أن الأحزاب السياسية يمكن أن تلعب دورًا هاماً فى هذا المجال، حيث إنها يمكن، من خلال الأنشطة العديدة التى تقوم بها، المساهمة فى تنظيم عملية المشاركة والتدريب عليها، والتوعية بأهميتها والتعريف بمجالاتها [9]، كما أنها تستطيع أن تساهم فى التوسيع المستمر لنطاق المجال السياسى بما يساعد على استيعاب القوى السياسية الجديدة فى نطاق النظام السياسى، من خلال ما توفره من قنوات وأدوات ووسائل جديدة ومتجددة للمشاركة السياسية .

2 – زيادة قدرة النظام السياسى على التكيف مع المستجدات:

وذلك من خلال توفير قنوات التواصل مع المواطنين، والتى يتم من خلالها التعرف على مطالبهم وتوقعاتهم ورؤاهم تجاه المسائل والقضايا والمشكلات السياسية وغير السياسية، والتى تتطلب إجراءات سياسية، وذلك بما يساهم فى التوصل الى السياسات الملائمة والملبية لأقصى حد ممكن لمطالبهم، والقريبة من رؤاهم وتوقعاتهم ،هذا فضلا عن تحديد ردود افعالهم تجاه ما يتم وضعه من سياسات، وما يتم اتخاذه من قرارات بما يكفل التطوير المستمر لهذه السياسات والقرارات لتصل الى أقرب نقطة ممكنة لتوجهاتهم .

3- التكامل القومى:

تواجه معظم الدول مشكلات تتعلق بتعدد دوائر الولاء والانتماء، وذلك نتيجة للمتغيرات العالمية الجديدة. التى بقدر ما وسّعت من نطاق التفاعلات البشرية العابرة لحدود الدولة القومية، بقدر ما أحيت الانتماءات والولاءات الضيقة كالولاء والانتماء للقبيلة، أو العشيرة، أو الطائفة، أو لغيرها من التنظيمات الاجتماعية التقليدية التى تساهم فى تلبية احتياجات الفرد المادية والمعنوية. كما أن وسائل التكنولوجيا والاتصال المعاصرة قد أوجدت أطرا جديدة للانتماء والولاء، سواء على المستوى المادى والمعنوى، أو الافتراضى، وهو ما أدى الى تعميق مشكلة التكامل القومى. فلم تعد المشكلة تقتصر على أن ولاء الأفراد يتوزع بين الأبنية التقليدية وأبنية ومؤسسات الدولة الحديثة، بل اتسع نطاقها ليشمل ازدواجية الولاء بين الانتماء لمؤسسات الدولة الحديثة والتكوينات المؤسسية الجديدة المرتبطة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الجديدة من جانب، والانقسام الرأسى الداخلى فى المجتمعات المعاصرة بين الفئات التى تنتمى الى قطاعات الأعمال التكنولوجية المتطورة وقطاعات الأعمال الأخرى من جانب آخر، وهو انقسام أدى الى تغير حاد فى نطاق الانتماء والولاء فى نطاق الدولة الحديثة ذاتها خاصة أن معظم الأطر المرتبطة بقطاعات الأعمال التكنولوجية المتطورة عابرة لحدود الدولة القومية بطبيعتها، ومن ثم فلم يعد الولاء للأبنية التقليدية وحده هو الذى يؤثر على الجسد السياسى فى المجتمع، ويجعله أقرب إلى التفكك من التجانس والتماسك المطلوب، بل أضيفت إليه أطر جديدة من الانتماء الى العديد من الأبنية والتكوينات العابرة للحدود والتكوينات الاجتماعية الجديدة داخل الدولة. ويمكن الاستفادة من الأحزاب السياسية – كمنظمات تمتد على مستوى الدولة – فى حل هذه المشكلة، من خلال إسهامها فى بناء منظومة من القيم السياسية المشتركة التى يلتف من حولها أفراد

المجتمع، بغض النظر عن انتماءاتهم الاجتماعية والثقافية الأخرى، ومن ثم تساهم فى تحقيق التكامل القومى، وبناء وتشكيل الجسد السياسى المتماسك والمتجانس فى إطار الدولة الحديثة، خاصة أن هناك خبرات سابقة للأحزاب السياسية فى هذا المجال[10]، إلا أن الأمر يتطلب تطوير لأداء الأحزاب لهذا الدور بما يتلاءم وطبيعة المتغيرات الجديدة بالمفهوم المتقدم.

4 - التنشئة السياسية:

التنشئة السياسية هى عملية نقل القيم والمعايير والخبرات السياسية للمجتمع من جيل إلى جيل، ومن ثم فإن التنشئة السياسية تساهم فى تشكيل الثقافة السياسية للمجتمع وتطويرها بما يتلاءم والمتغيرات والمستجدات المحيطة بالعملية السياسية فى المجتمع. وتعد الأحزاب السياسية إحدى الأدوات الهامة فى مجال التنشئة السياسية، حيث إنها تقوم بنقل القيم والمعايير والخبرات السياسية لأعضائها، من خلال الأنشطة الداخلية التى تتم فى نطاق التكيف مع المستجدات، وبما يتلاءم وهذه القيم والمعايير والخبرات، أو بما تراه يتناسب منها مع مستجدات ومتغيرات الواقع السياسى الذى تتعامل معها، كما أنها تقوم بهذه الوظيفة على مستوى المجتمع ككل من خلال أنشطتها الخارجية، والتى تشمل عرض أفكارها ورؤاها ومواقفها بصدد القضايا محل الاهتمام العام، والتى ترى أنها تمثل تجسيدًا للقيم السياسية للمجتمع، وأنها تتم وفقاً لمعاييره السياسية، واستنادا إلى خبراته السياسية المكتسبة.[11]

5 - تجسيد الهوية السياسية للمجتمع:

بالرغم من أن الأحزاب السياسية تعبر عن التعددية السياسية فى المجتمع، إلا أن هذه التعددية تأتى فى إطار الثوابت التى تعبر عن الجوامع المشتركة التى تربط بين جميع أبناء المجتمع على اختلاف توجهاتهم السياسية، والتى تميز بينهم وبين أبناء المجتمعات الأخرى فى الدول الأخرى، وهذه الثوابت تمثل ما لا يمكن الاختلاف من حوله من جانب القوى السياسية فى المجتمع والأحزاب السياسية المعبرة عنها، ومن ثم فالافتراض الأساسى الذى يقوم عليه التحليل فى هذا السياق هو أن الأحزاب السياسية تلتزم فى أنشطتها بهذه الثوابت ولا تتعداها، ومن ثم تجسدا من خلال هذه الأنشطة، الهوية السياسية للمجتمع على أرض الواقع [12]. والتطوير المطلوب فى هذا السياق يتمثل فى التحول من الاستناد الى مفهوم الإدماج أو الكل فى واحد لتجسيد الهوية السياسية للمجتمع، الى مفهوم الوحدة، من خلال التعددية كأساس لذلك .

6 - تنمية المهارات السياسية للمواطنين:

تحتاج عملية التنمية السياسية إلى مجموعة من المهارات السياسية اللازمة لممارسة العمل السياسى. وتضطلع الأحزاب السياسية بالدور الهام فى هذا المجال، حيث إنها تقوم بمهام تنمية المهارات السياسية لأعضائها على المستويات المختلفة، وذلك من خلال العديد من الأنشطة الداخلية والخارجية التى تقوم بها، بل ومن خلال إعداد الدورات التدريبية اللازمة لاكتساب وتنمية هذه المهارات باستمرار. ويدخل فى هذا الإطار ضرورة إعداد الأحزاب لكوادرها السياسية القادرة على خوض الانتخابات وإدارة الحملات الانتخابية، وممارسة الدور النيابى، فى حالة وصولها إلى البرلمان [13] .

7- المساهمة فى وضع برنامج العمل السياسى فى المجتمع:

يعد وضع برنامج العمل السياسى وتحديد أولوياته من المهام السياسية الأساسية فى أى مجتمع، وعادة ما يكون محلاً للصراع والتنافس بين القوى السياسية المختلفة، سواء على مستوى تحديد

الموضوعات المدرجة فيه، أو على مستوى تحديد أولويات هذه الموضوعات. والأحزاب السياسية تساهم فى وضع هذا البرنامج بالاشتراك مع العديد من المنظمات الأخرى فى المجتمع، إلا أن دور هذه الأحزاب يزداد أهميته، مقارنة بالأطراف الأخرى، نظراً لاتصالها المباشر بالمجتمع، ومن ثم قدرتها على التعرف على مطالب ومشكلات المواطنين، وبلورتها ،والسعى إلى إدراجها فى برنامج العمل السياسى، ومنحها الأولوية الملائمة بجميع الوسائل السياسية الممكنة والمتاحة فى إطار القانون والنظام العام.

8 – الدور البرلمانى للأحزاب السياسية:

تقوم الأحزاب السياسية بدورها البرلمانى التشريعى والرقابى المحدد، وفقاً لأحكام الدستور والقانون، كما أن هذا الدور له أبعاد ومستويات أخرى، أبرزها الدور التمثيلى الذى يدور حول تمثيل القوى السياسية التى تعبر عنها، والتى أوصلتها إلى مقاعد البرلمان والتعبير عن مصالحها والدفاع عنها، هذا بالإضافة إلى قيامها بدور المعارضة فى حالة فوزها بالعدد الأقل من المقاعد فى البرلمان، وهو أحد الأدوار الهامة اللازمة للعمل السياسى المعاصر. ويكتسب الدور البرلمانى للأحزاب السياسية أهمية خاصة فى سياق العملية السياسية المعاصرة، حيث إنه يضفى المشروعية القانونية على العمل السياسى بصفة عامة، نظرا لأن هذا الدور يأتى فى الأساس، استنادا إلى أحكام الدستور والقانون [14] .

ثالثا – آليات تطوير دور الأحزاب السياسية فى التنمية السياسية المعاصرة:

يكتسب التطوير المستمر لدور الأحزاب السياسية فى التنمية السياسية المعاصرة أهمية خاصة، نظرا لسرعة المتغيرات التى تواجه النظم السياسية، والتى تتطلب إيجاد آليات من التطوير المستمر للمؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية التى تتعامل مع هذه المتغيرات، ومنها الأحزاب السياسية[15]. لقد طرحت التحديات الناتجة عن هذا الوضع العديد من التساؤلات حول جدوى وجود الأحزاب السياسية ومستقبلها، خاصة مع ظهور تكوينات وحركات اجتماعية وسياسية جديدة فى سائر المجتمعات المعاصرة، لها خصائص هيكلية وفكرية ووظيفية وحركية مختلفة عن الأحزاب السياسية، وأكثر ملاءمة وقدرة على التعامل مع هذه المتغيرات، ومن ثم فقد أثيرت عدة بدائل فى هذا الشأن:

البديل الأول يتعلق بإمكانية تحول هذه التكوينات والحركات الجديدة الى أحزاب سياسية، وذلك من خلال تكييف أوضاعها القانونية مع متطلبات العمل الحزبى فى مجتمعاتها، ولكن الإشكالية التى واجهت هذا البديل تمثلت فى أن معظم هذه التكوينات تعمل على مستويات متعددة، منها ما هو داخلى، وما هو عابر للحدود، فى حين أن جوهر التنظيم الحزبى يدور حول العمل السياسى الداخلى، ويدخل النشاط والعمل الخارجى للأحزاب فى نطاق آليات السياسة الخارجية للدولة، وهو ما يختلف جوهريا عن طبيعة الارتباطات الشبكية المعاصرة العابرة للحدود لمعظم التكوينات الاجتماعية والسياسية الجديدة التى تحاول توظيف هذه الارتباطات الخارجية فى سياق عملها السياسى الداخلى، باعتبارها أحد مصادر قوتها السياسية، وهو الأمر الذى عادة ما يثير الشكوك، خاصة مع إمكانية توظيف بعض القوى الخارجية لهذه التكوينات على المستوى الداخلى، بما يحقق مصالحها ويلحق أضراراً بالغة بمصالح الدولة المستهدفة .

أما البديل الثانى، فيتمثل فى إمكانية قيام الأحزاب السياسية بتطوير نفسها هيكليا ووظيفيا وفكريا، بما يتلاءم والمتغيرات الجديدة، ويزيد قدرتها على التعامل مع التحديات الناتجة عنها. ورغم منطقية

هذا التصور إلا أن محاولات التطوير التى جرت كانت محدودة، كما أن بعضها توقف، وبعضها لم يحقق النتائج المرجوة، والبعض الآخر كانت نتائجه محدودة، أو لم تكتمل تجربته بعد، حتى يمكن تقييمها والحكم عليها، وهو ما يحتاج الى دراسة مفصلة ومعمقة لمعظم هذه الحالات، لتحديد الخبرات المكتسبة من كل حالة، ومدى إمكانية الاستفادة منها فى عملية التطوير المطلوبة .

البديل الثالث، يدور حول إمكانية قيام بعض هذه التكوينات والحركات الاجتماعية والسياسية بالانضمام الى بعض الأحزاب السياسية القائمة، ومن ثم تقوم بتطوير هذه الأحزاب من الداخل، سواء من خلال تواجدها فى هياكلها المؤسسية، ونقلها لأفكارها وتصوراتها لهذه الأحزاب بما يجعلها ممثلة لها ولطموحاتها ورؤاها، أو من خلال نقل خبراتها العملية الى هذه الأحزاب بما يؤدى الى تطوير أدائها لوظائفها بما يتناسب والمستجدات. وحتى كتابة هذه الدراسة، لا تتوافر معلومات موثقة حول ما جرى من تجارب فى هذا المجال، ولكنه يظل بديلا قائما .

وإذا ما نظرنا الى واقع الممارسة العملية لدور الأحزاب السياسية فى عملية التنمية السياسية المعاصرة، سنلاحظ تركيزا واضحا من جانب هذه الأحزاب على استخدام تقنيات الاتصال الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعى فى قيامها بوظائفها، كما أن بعض الأحزاب حاول تطوير هياكله المؤسسية، بحيث تأخذ طابعا شبكيا، كما حاولت بعض الأحزاب استقطاب قطاعات من القوى الاجتماعية الجديدة، إلا أن هذه الممارسات لاتزال تجرى فى نطاق تجريبى، ودون وجود رؤية استراتيجية واضحة ومحددة لطبيعة واتجاه التطوير المنشود .

مراجع و هوامش :

1. Stephen Chilton، Grounding political Development،(2nd(www)edition)، 2000،chapter1،http _ //www.d.umn.edutschilton/articles/ Gpd.html.

2. Stephen Chilton، chapter 5، op. cit.

3. IBID.

4. IBID.

5. Han park، and Harry Ecksteinm ،IBID.

6. Brian J. Glenn، The Two schools of American political development، political studies review 2004 _ vol2، p p 153 –155.

7. البنك الدولي، تقرير عن التنمية فى الشرق الأوسط وشمال Bفريقيا ـ إدارة حكم أفضل لأجل التنمية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعزيز التضمينية والمساءلة، الطبعة العربية، بيروت، دار الساقي، 2004، ص22 – 23.

8. La Palombara، And Myron Weiner، Plitical Parties And Political Developments، New Jersy Princetion Press، 1969، Pp 16 – 30.

كذلك انظر ـ د. مصطفى كمال السيد، ود. صلاح سالم زرنوقة (محرران)، الأحزاب والتنمية فى الوطن العربى وخارجه، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997.

9. Sidney Verba، And Nelson Pelosby (Editores)

Political Participation And Nongovermental Politics، California، Greestein Company، 1985، Pp 1– 15

10. د. محمد سعد أبو عامود، التنمية السياسية فى الوطن العربى بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، دار الشنهابى للنشر والتوزيع، 2005، ص 110 ـ 111.

11 . د. السيد عبد الحليم الزيات. التنمية السياسية: دراسة فى الاجتماع السياسى، القاهرة، دار المعارف، 1986. ص 91 ـ 100.

12. انظر حول التنشئة السياسية ـ د. عبد المنعم المشاط، التنمية السياسية فى العالم الثالث ـ نظريات وقضايا، العين، دولة الإمارات العربية المتحدة، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988، ص 200 ـ 220.

13 . المرجع السابق، ص 310 ـ 322.

14 . انظر موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى WWW.UNDP.COM، حيث يتضمن العديد من الدراسات حول تنمية المهارات والعمليات السياسية .

15 . د. محمد سعد أبو عامود، الأحزاب بين الدول المتقدمة والنامية، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 7، شتاء 2003، ص 22: 25.